



UN LIBRARY

AUG 27 1990

UNISA COLLECTION

الأمم المتحدة

Distr.
GENERALA/44/953
S/21342
4 June 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISHمجلس
الأمنالجمعية
العامةمجلس الأمن

السنة الخامسة والأربعون

الجمعية العامةالدورة الرابعة والأربعون
البند ٤٧ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠
وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أشير الى الكلمة التي أدلى بها وفد بلدي في المناقشة التي دارت في اللجنة الثانية (الاجتماعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ، فيما يتصل بالبند ٣ من جدول الأعمال - مسائل حقوق الانسان . وقد أشار وفد بلدي ، في تلك الكلمة ، الى البيان الذي أدلى به ممثل القبارصة اليونانيين وأعلن أن ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية قد يود الرد على ذلك البيان .

وقد تلقيت الآن ذلك الرد من سعادة السيد اوزر كوراي ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية (انظر المرفق) . وماكون ممثنا لو تفادتم بتعميمه بوصفه وثيقة مسن وشائق الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة في اطار البند ٤٧ من جدول الأعمال ، ومن وشائق مجلس الأمن .

(توقيع) مصطفى اكسين

السفير

الممثل الدائم

المرفق

رسالة مؤرخة في ١ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وموجهة الى الامين العام من السيد اوزر كوراي

تلقيت تعليمات من حكومتي بالرد على البيان الذي أدلى به الممثل القبرصي اليوناني في اللجنة الثانية (الاجتماعية) التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في اطار البند ٣ من جدول الاعمال ، وذلك لوضع الامور في نصابها .

كرر الجانب القبرصي اليوناني ، تحت غطاء اللقب المغتصب "حكومة قبرص" المندثرة منذ امد بعيد ، اثناء مداوات اللجنة ، كما في جميع المحافل الدولية الاخرى التي لا تكون الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ممثلة فيها ، كرر ادعاءاته وتحريفاته التي لا اساس لها فيما يتمل بحالة حقوق الانسان في قبرص . وتشويه الحقائق من قبل الممثل القبرصي اليوناني واتهاماته التي لا اساس لها الموجهة ضد الجانب القبرصي التركي لا يمكن ان تخفي السجل الاجرامي للادارة القبرصية اليونانية في الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ . ولا يمكن لاية بيانات مزيفة أن تبرئ ساحة القيادة القبرصية اليونانية من المسؤولية الخطيرة عن مقتل مئات القبارصة الاتراك العزل ، وإخراج الالاف من منازلهم ، وتدمير الدولة المشتركة بين الطائفتين بقوة السلاح باسم "اينوسيس" (وحدة قبرص مع اليونان) .

وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٣ ، حشد القبارصة اليونانيون قواتهم لتنفيذ مخطط مآكر يعرف بمخطط اكريتاس للقضاء التام على السكان القبارصة الاتراك في الجزيرة . جرت ملاحقة القبارصة الاتراك في عقر اراضيهم واختطفوا من الطرقات وحتى من أسرّة المستشفيات ولم يشاهد المختطفون بعد ذلك أبدا . وشتت غارات على القرى القبرصية التركية وتم حرقها ، وفي بعض القرى ، جرى تقتيل مجموعات سكانية بأسرها وزجت في قبور جماعية . ونتيجة لذلك ، أرغم السكان القبارصة الاتراك على البقاء بمناطق مطوقة حيث تعين عليهم أن يقيموا تحت "حصار فعلي" كما وصف ذلك الامين العام للأمم المتحدة آنذاك في تقريره المؤرخ في ١٠ ايلول/سبتمبر ١٩٦٤ (S/5950) المقدم الى مجلس الامن . وفي الفترة بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤ ، انتهك الجانب القبرصي اليوناني ، في محاولته الغظة لتوحيد قبرص مع اليونان ، كل حق من حقوق الانسان لاسكان القبارصة الاتراك .

والسجل التاريخي في قبرص مفعم بالأمثلة على الجرائم والأعمال الوحشية التي ارتكبتها الإدارة القبرصية اليونانية في الفترة ١٩٦٣-١٩٧٤ . والالام المبرحة التي أنزلت بالسكان القبارصة الأتراك موثقة على نحو جيد في تقارير الأمناء العامين لتلك الفترة ولا تحتاج الى المزيد من التفاصيل .

وقد تواصل اضهاد القبارصة الأتراك والتمييز ضدهم حتى تموز/يوليه ١٩٧٤ عندما قام القبارصة اليونانيون ، بالتعاون مع الحكومة اليونانية ، بانقلاب في قبرص بغية إضفاء الطابع الرسمي على عملية ضم الجزيرة الى اليونان . ولقي آلاف القبارصة ، من اليونانيين والأتراك على حد سواء ، مصرعهم أثناء الاضطراب الذي تلى الانقلاب . وأصبح الخطر المحدق بالسكان القبارصة الأتراك لا يحتمل واضطرت الحكومة التركية الى التدخل في قبرص لحماية أرواح القبارصة الأتراك . وقد جرى الاضطلاع بهذا التدخل العسكري وفقا للمادة ٤ من معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ . ومحاولات الممثل القبرصي اليوناني وصف هذا التدخل الذي له ما يبرره بأنه "غزو" أو "احتلال" لا أساس لها من الصحة .

لقد أنقذ تدخل تركيا في قبرص القبارصة الأتراك من الإبادة ، ووضع حدا لعقد من الانتهاكات المنظمة لحقوق الانسان من قبل القبارصة اليونانيين ، وأزال مصدرا خطيرا جدا للتوتر وعدم الاستقرار في شرقي البحر الابيض المتوسط . ومان أيضا استقلال قبرص بمنعه ضم الجزيرة من قبل اليونان . ولم يكن "غزوا" بل عملية سلام وفرت للقبارصة الأتراك الامان على حياتهم وجلبت السلم والهدوء للجزيرة . ومن النتائج الثانوية الأخرى لهذا التدخل إعادة الديمقراطية إلى اليونان .

وبعد إبرام اتفاق للتبادل الطوعي للسكان بين الجانبين بغينا في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٥ ، انتقل السكان القبارصة الأتراك الى شمال الجزيرة لأسباب أمنية وانتقل القبارصة اليونانيون الى الجنوب . وقد نفذ هذا الاتفاق تحت رعاية الأمم المتحدة وإشرافها . وتمت عملية نقل السكان على أساس طوعي . ولم تسجل أية عمليات ترحيل قسري للسكان مثلما يدعي ذلك الجانب القبرصي اليوناني . وبالتالي فإن مسألة "اللاجئين" ، على النحو الذي يشير اليه الممثل القبرصي اليوناني مسألة وهمية يستغلها القبارصة اليونانيون لخدع الذين لا يعرفون تاريخ قبرص الحديث .

وفي هذا الصدد ، أود أيضا أن أوضح أن القبارصة اليونانيين الذين اختاروا البقاء في أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بعد عام ١٩٧٤ يتمتعون بكامل الحرية وبجميع حقوق الإنسان ، ويمكنهم التنقل بحرية الى الجنوب أو الى أي مكان آخر

يختارونه . وعلى عكس ادعاءات الممثل القبرصي اليوناني لا يوجد أية "أشخاص مطوقين" في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية . وتبين التقارير الدورية للأمين العام أن كل تنقل للقبارصة اليونانيين إلى الجنوب يتم بمحض إرادة الفرد . وتؤكد تقارير الأمم المتحدة وكذلك مصادر أخرى أن القبارصة اليونانيين الذين يقيمون في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية يتمتعون بجميع حقوق الإنسان الأساسية .

وقد أشار الممثل القبرصي اليوناني أيضا مسألة "المستوطنين من تركيا" الزائفة . وسأذكر باختصار حقائق الأمور في هذا الصدد . أولا إن الادعاء بأن "تدفق المهـمـوطنين" خطوة تتخذ لتغيير الهيكل الديموغرافي للجزيرة لا أساس له من الصحة .

لقد ذكرنا مرارا وتكرارا أن سياساتنا المتعلقة بالهجرة ، فضلا عن إجراءات دخول السواح وخروجهم تعد مسائل تقع ضمن اختصاص حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وحدها وفي إطار ولايتها . ومن الطبيعي أن تنظم الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، شأنها في ذلك شأن بقية البلدان ، دخول اليد العاملة وخروجها وفقا لاحتياجاتها الاقتصادية .

والقبارصة اليونانيون آخر من يحق لهم التذمر من "تغيير الهيكل الديموغرافي للجزيرة" حيث أنهم كانوا البادئين باعتماد سياسات من ذلك القبيل لفرض "يوننة" الجزيرة . ونحن لم ننس كيف كانت الإدارة القبرصية اليونانية ، عندما أرغم القبارصة الاتراك قبل عام ١٩٧٤ على الإقامة في مناطق مطوقة ، تحت تقييدات صارمة لحريتهم في التنقل ، تقدم كل التشجيعات للقبارصة الاتراك لمغادرة الجزيرة . وبعد مغادرة هؤلاء القبارصة الاتراك ، كانوا يمنعون من العودة إلى أرض الوطن . وتنص الفقرة ١٠٨ من تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٦٧ (S/7969) على ما يلي : "لا تضع الحكومة أية عراقيل في طريق القبارصة الاتراك الراغبين في مغادرة الجزيرة ، ولكن هناك خطر دائم لعودة الطلاب القبارصة الاتراك من تركيا ..." ويرد في نفس الفقرة أنه "يتعين لذلك على كل شاب من القبارصة الاتراك يذهب إلى تركيا أن يتحمل قضاء فترة غير محددة من البعد عن الوطن" . وبهذه الأساليب الوحشية نفذ القبارصة اليونانيون مخططاتهم الرامية إلى تغيير الهيكل الديموغرافي للجزيرة تحت ستار "اعتبارات أمنية" .

وأشار الممثل القبرصي اليوناني أيضا مسألة الأشخاص المفقودين . وهذه المسألة بالذات ، ذات الطابع الإنساني المحض ، إنما يديمها الجانب القبرصي اليوناني ، ملغيا ، لأغراض الدعاية السياسية . ويفضل الجانب القبرصي اليوناني عوضا عن السماح للجنة المعنية بالأشخاص المفقودين بمواصلة الاضطلاع بوظائفها الإنسانية

المحددة وفقا للاختصاصات المتفق عليها ، الاستغلال الفاحش لهذه المسألة ، حتى لو كلف ذلك خلق شعور بالكرب لدى مواطنيه ذاتهم . وهو يحاول أيضا عرضها على المجتمع العالمي على أنها مشكلة خاصة بالقبارصة اليونانيين ، في حين أن مشكلة الأشخاص المفقودين تعذب السكان القبارصة الاتراك منذ المجزرة التي شملت كل الجزيرة والتي بدأها عناصر مسلحة من القبارصة اليونانيين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ .

ومن الواضح ، في ضوء ما سبق أن الجانب القبرصي اليوناني ليس في وضع يسمح له بتقديم دروس وعظ وإرشاد لأي أن كان فيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان . ومن النفاق ألا يدخر ممثل الإدارة القبرصية اليونانية أي جهد لتقويض الحقوق والحريات المشروعة للسكان القبارصة الاتراك ، وأن يحاول في نفس الوقت تقديم ادارته غير الشرعية على أنها الكيان الشرعي الوحيد القادر على تمثيل الجزيرة ككل محرفا بشكل فادح الحقائق التاريخية والراهنة في قبرص . وليست هناك بطبيعة الحال أية إشارة إلى أن الإدارة التي ينتمي إليها هي التي دامت على أبسط حقوق الإنسان للقبارصة الاتراك . والقبارصة اليونانيون هم الذين انتهكوا المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة وحكم القانون الدولي ، بشن حرب استنزاف وإرهاب لا ترحم ضد السكان القبارصة الاتراك .

ومنذ عام ١٩٧٤ ، يتمتع السكان القبارصة الاتراك بحقوق الإنسان بدون هيمنة القبارصة اليونانيين . وقد أقاموا دولتهم الذاتية بقيادة حكومة منتخبة بصورة ديمقراطية . وكل السيادة والسلطة بيد برلمان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية الذي يمثل الإرادة الحرة للسكان القبارصة الاتراك .

وقد أكدت الانتخابات الأخيرة التي جرت في الجمهورية التركية لقبرص الشمالية عزم السكان القبارصة الاتراك ورغبتهم في أن يظلوا أحرارا ، وأن يرسخوا مبادئ الديمقراطية ، وأن يصونوا هويتهم الوطنية وأن يحموا سيادة وطنهم - الجمهورية التركية لقبرص الشمالية - وسلامته الإقليمية . ويتعين على الجانب القبرصي اليوناني أن يتقبل هذا الواقع وأن يتعلم احترام الحقوق الشرعية للقبارصة الاتراك ، وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٤٩ (١٩٩٠) .
